المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE
ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⴰⵏⴰⵢ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ

حصول المرأة على حقوق تملك الأراضي السلالية

نبيل دحو
المملكة المغربية

تعزيز البعد البيئي لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة من أجل الاستدامة والسلام في المنطقة العربية

القاهرة الجمهورية المصرية
14 فبراير 2024

محتوى العرض

1 تعريف الأراضي السلالية

2 السياق التاريخي والاجتماعي

3 الترسانة القانونية

4 التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

5 برنامج العمل 2022-2026 وخارطة الطريق لتحقيق تنمية مستدامة

تعريف الأراضي السلالية

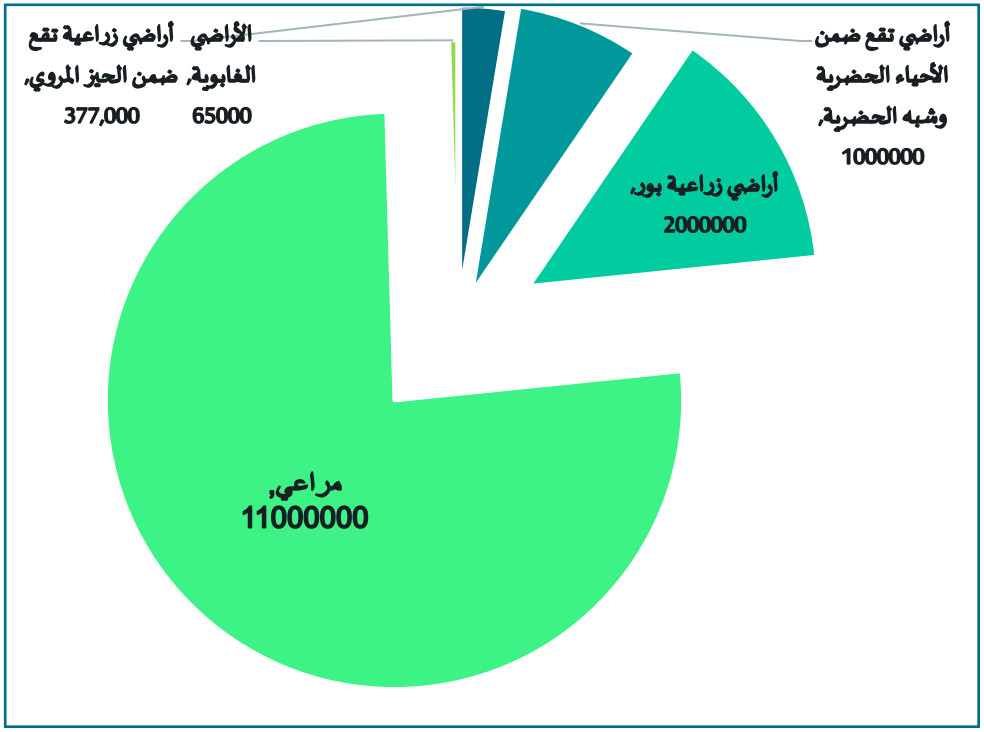

يتميز المغرب بتعدد وتنوع الأنظمة العقارية من أهمها :

- نظام الملكية الخاصة
- نظام الملك العام للدولة
- نظام الملك الخاص للدولة
- نظام الأوقاف
- نظام أراضي الكيش
- ونظام الأملاك الجماعية

الأراضي السّلالية في المغرب، هي الأراضي التي تمتلكها بصفة جماعية مجموعات من السكان المنتمين لأصل واحد أو سلالة واحدة. وبالتالي، تختص بمنفعتها تلك القبائل من أجل الرعي أو الحرث أو الكراء، أو التّمليك لذوي الحقوق لاحقًا

نظام الأملاك الجماعية أو السلالية يحتل مكانة خاصة سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الاجتماعي بحيث تقدر المساحة الاجمالية لهذه الأراضي بحوالي 15,6 مليون هكتاروتمثل الأراضي الرعوية منها 85%

معطيات حول الأراضي والجماعات السلالية

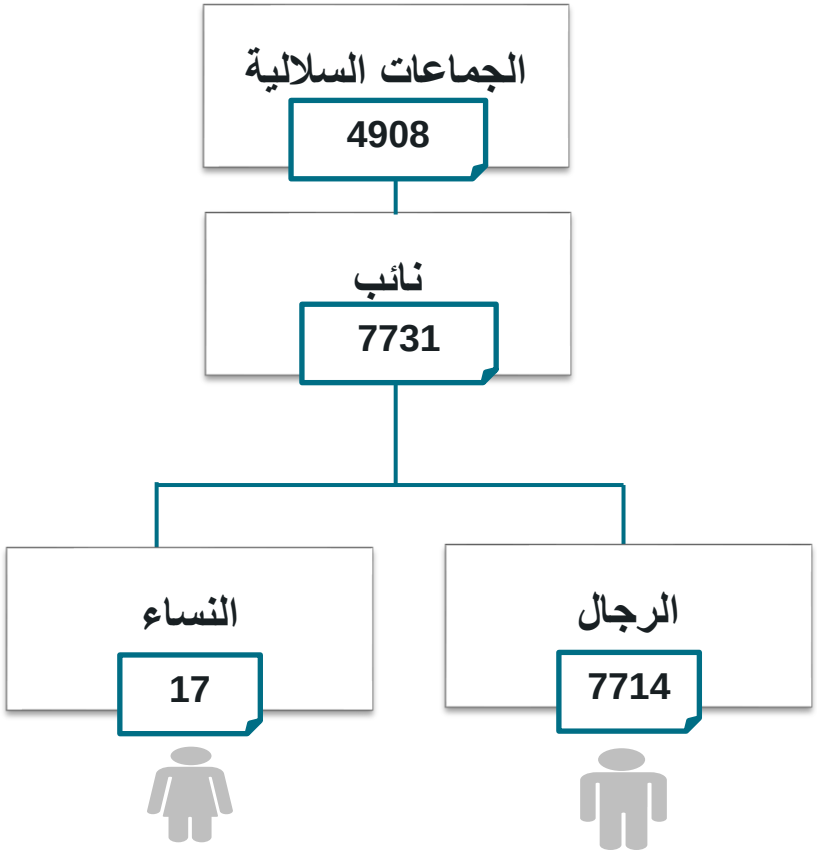

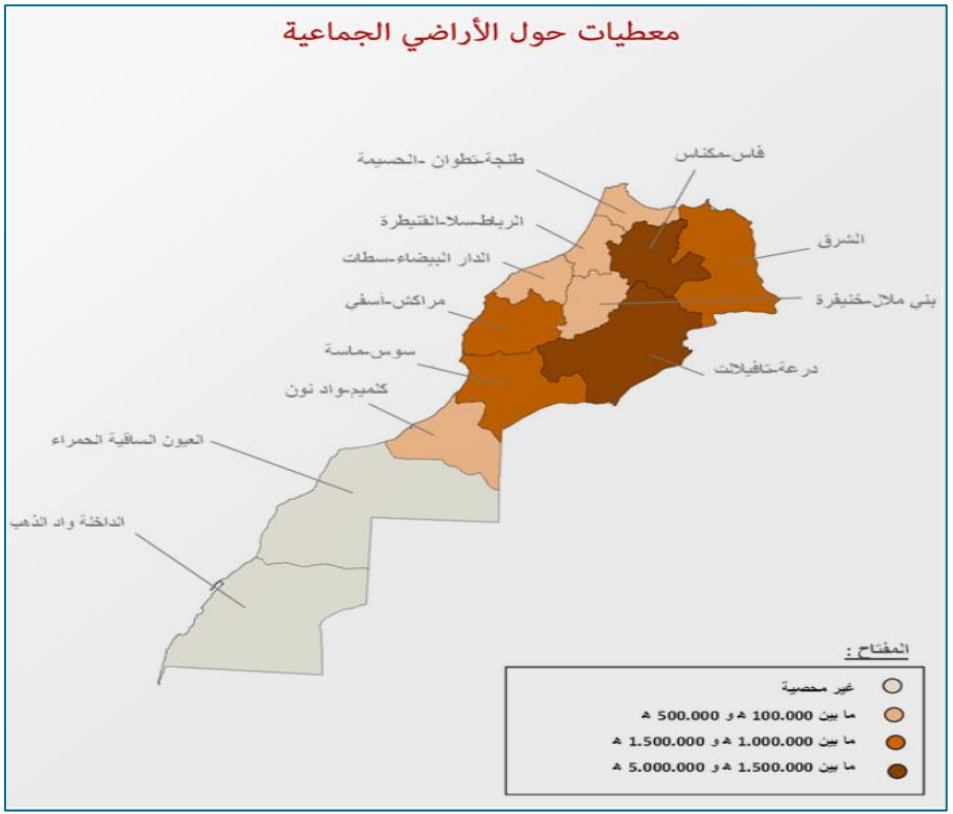

السياق التاريخي والاجتماعي

كانت الأعراف السائدة لدى الجماعات السلالية تؤدي إلى **حرمان الإناث** من التمتع بالحقوق التي يخولها لهن الانتماء إلى جماعتهن كما هو الشأن بالنسبة للذكور، الشيء الذي أدى إلى ظهور مطالبات بوضع حد لهذه الوضعية. واستجابة لهذه المطالبات وانسجاما مع التوجه العام إلى إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء فقد اتخذت مصالح وزارة الداخلية الوصية على الجماعات السلالية مبادرات في هذا الشأن تتجلى بالخصوص فيما يلي:

الدورية رقم 60 بتاريخ 25 أكتوبر 2010 التي تم تعميمها على عمالات وأقاليم المملكة تحث على تمكين النساء السلاليات من الاستفادة من التعويضات العينية والمادية الناتجة عن المعاملات العقارية التي تعرفها أراضي الجماعات السلالية عن طريق الكراء أو التفويت أو الشراكة وذلك إسوة بأعضاء الجماعة الرجال.

إصدار الدورية الوزارية رقم 17 بتاريخ 30 مارس 2012 تدعو إلى استفادة النساء السلاليات من حق الانتفاع من أراضي الجماعات السلالية موضوع تقسيمات جديدة من طرف الهيئات النيابية.

تمكين النساء السلاليات من طرف مجلس الوصاية من نصيبهن في الانتفاع بأراضي الجماعات السلالية بعد وفاة موروثهن.

وبالرغم من الصعوبات التي تم تسجيلها في البداية فإن المبادرات التي تم اتخاذها والجهود التي بذلتها السلطات الإقليمية والمحلية ظهرت نتائجها تدريجيا من خلال الإقرار بحقوق النساء السلاليات.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

مقتطف من الخطاب السامي، الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 18 أكتوبر 2018 أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة

”تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق. وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية من هذه الأراضي. وعلى غرار ما يتم بخصوص تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق.

ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة...“

الترسانة القانونية

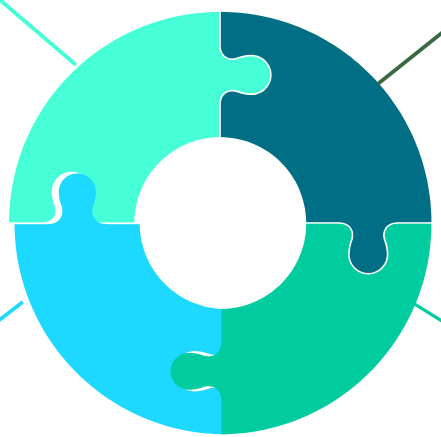

القانون رقم 62.17

يتعلق بتحديد قواعد تنظيم أملاك الجماعات السلالية وتدبيرها والوصاية عليها. يهدف القانون إلى تنظيم وإدارة هذه الأملاك ويشمل أحكامًا خاصة بأعضاء الجماعات السلالية، بما في ذلك توزيع حق الانتفاع بالأراضي الجماعية بين الذكور والإناث

القانون رقم 63.17

يتعلق بتحديد الإجراءات الإدارية الخاصة بأراضي الجماعات السلالية. يتضمن القانون تفاصيل حول كيفية التعامل مع الأراضي السلالية من حيث التحديد والتدبير الإداري ومسطرة التعرض والمصادقة على تحديد الأراضي

مرسوم رقم 2.19.973

يحدد هذا المرسوم الإجراءات التنفيذية اللازمة لتطبيق القانون، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإدارة وتدبير الأملاك السلالية، وكذلك الشروط والمعايير الخاصة بالتدبير الفعال والمستدام لهذه الأملاك.

ظهير 25 يوليوز 1969

يهدف هذا الظهير إلى تحسين تنمية وتطوير الزراعات وتربية المواشي عبر توفير نظام قانوني يضمن الاستقرار اللازم للفلاحين الذين يشغلون هذه الأراضي بصفة مؤقتة وليس بصفة دورية

القانون17-62 وتأثيره

ولا شك أن هذا التوجه سيتقوى وسيتعزز أكثر بعد صدور القوانين الجديدة المتعلقة بالجماعات السلالية وتدبير أملاكها، وخاصة القانون رقم 62.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.115 بتاريخ 9 غشت 2019، الذي أكد سمو القانون على الأعراف السائدة، كما نص صراحة في عدة مواد منه على المساواة بين الذكور والإناث أعضاء الجماعة السلالية سواء فيما يخص العضوية في الجماعة أو الاستفادة من أملاكها أو إمكانية تحمل مسؤولية تمثيل الجماعة من خلال الترشح لمهام نائب الجماعة السلالية. وقد **حدد القانون كل من :**

1. **حقوق النساء** :القانون يعترف بحقوق النساء والرجال على حد سواء في الانتفاع بأملاك الجماعة السلالية. هذا يعزز مكانة المرأة في المجتمع ويوفر لها حقوقاً متساوية في الأراضي السلالية.
2. **إدارة الموارد المالية** :يتم تدبير الموارد المالية الناتجة عن المعاملات المتعلقة بأملاك الجماعات السلالية بتنسيق مع النواب الممثلين للجماعات السلالية. هذا يساهم في تحسين الحالة الاقتصادية للجماعات عبر توفير الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد.
3. **استعمال الموارد المالية لمشاريع تنموية** :يمكن استخدام الموارد المالية لتمويل مشاريع اجتماعية وتنموية تعود بالنفع على الجماعات السلالية، مما يساعد في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة داخل هذه المجتمعات.
4. **توزيع الموارد المالية** :يمكن توزيع جزء من الموارد المالية للجماعات السلالية لتغطية مصاريف تدخلات ومساعدات ضرورية، مما يساعد في تقوية وتنمية مهارات وقدرات أعضاء هذه الجماعات.
5. **المساواة في توزيع الأراضي** :يتم توزيع الانتفاع بأراضي الجماعة السلالية بين أعضائها، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، وفق شروط وكيفيات محددة، مما يدعم المساواة ويحد من التمييز بين الجنسين في توزيع الأراضي.

تأثيرات الاقتصادية

تمكن المبادرات المتخذة من خلق ديناميكية اقتصادية وتنمية اجتماعية لفائدة **الجماعات السلالية**. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الجماعات، مما يؤدي إلى تطوير مستوى معيشتهم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

- **تحسين الإنتاجية الزراعية** :أدى وصول النساء إلى الأراضي إلى استخدام أكثر فعالية للموارد، حيث غالبًا ما تكون النساء مسؤولات عن إدارة الموارد الأسرية ويمكنهن الاستثمار في ممارسات زراعية مستدامة.
- **زيادة الدخل الأسري** :مع إمكانية زراعة أراضيهن الخاصة أو المشاركة في أنشطة توليد الدخل، تمكنت للنساء من المساهمة بشكل كبير في ميزانية الأسرة.
- **تنويع الاقتصاد** :مكن إدماج النساء في الاقتصاد على تنويع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك التجارة الصغيرة والحرف اليدوية، مما يقلل الاعتماد على الزراعة وحدها.
- **تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي**أصبحت الأسر أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية من خلال توزيع الموارد بشكل أفضل وتنويع مصادر الدخل .

التأثيرات الاجتماعية

تمكن المبادرات المتخذة من خلق ديناميكية اقتصادية وتنمية اجتماعية لفائدة **الجماعات السلالية**. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الجماعات، مما يؤدي إلى تطوير مستوى معيشتهم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

- **المساواة بين الجنسين** :الوصول المتساوي إلى الأرض يعد خطوة مهمة نحو المساواة بين الجنسين، من خلال توفير حقوق وفرص متساوية للنساء كما للرجال.
- **تمكين النساء** :مكن امتلاك الأرض أو الوصول إليها من استقلالية النساء، ثقتهن بأنفسهن، وقدرتهن على اتخاذ القرارات داخل أسرهن ومجتمعاتهن.
- **تحسين التعليم والصحة** :استثمار الدخل الإضافي في تعليم الأطفال والرعاية الصحية، مما يساهم في تحسين الرفاهية الأسرية.
- **تغيير الأعراف الثقافية** :كنتيجة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي، شهدنا تغييراً ملحوظاً في الأعراف الثقافية التي كانت تحد من دور المرأة في المجتمع. الآن، تتحدى النساء الأدوار التقليدية المنوطة بهن وتحققن إنجازات بارزة في مختلف المجالات، مما يدفع نحو مزيد من المساواة

التأثيرات البيئية

- **الحفاظ على التنوع البيولوجي**: الإدارة الجماعية للأراضي تمكن من الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال ممارسات الاستخدام المستدام للموارد، خاصة في الأنظمة البيئية الهشة.
- **الضغط على الموارد الطبيعية**: نمو السكان والتحولات الاقتصادية قد يزيدان من الضغط على الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال الأراضي، تدهور التربة، ونضوب الموارد المائية.
- **التكيف مع التغير المناخي**: الأراضي السلالية تلعب دورًا مهمًا في التكيف مع التغير المناخي من خلال ممارسات الإدارة المستدامة التي تحمي الأراضي وتعزز قدرتها على تخزين الكربون والحفاظ على المياه.
- **تقليل إزالة الغابات**: من خلال الأمان الزراعي، يمكن للنساء الانخراط في ممارسات زراعية تقلل الضغط على الغابات، مثل إزالة الغابات للزراعة الجائرة.
- **التأثيرات المتقاطعة**: التوازن بين الحفاظ على التقاليد والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية يمثل تحديًا كبيرًا. السياسات التي تعزز التنمية المستدامة وتحترم حقوق الجماعات السلالية، مع تشجيع الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، تساعد في تحقيق التوازن بين هذه التأثيرات الاجتماعية والبيئية

برنامج العمل 2022-2026

- معالجة الملفات الشاملة لعدة قطاعات، خاصة فيما يتعلق بالتشريعية والتنظيمية.
- تأمين الرصيد العقاري المملوك للجماعات السلالية ومحاربة الاحتلالات غير القانونية.
- تسريع وتيرة تصفية الوضعية القانونية لأملاك الجماعات السلالية وتحسين مستوى تتبع النزاعات العقارية.
- تحسين وتتبع الإدارية التحديدات على مساحة 800.000 هكتار كل سنة.
- تجسيد عملية تثمين الأراضي الحضرية وشبه الحضرية التي تم اختيارها عبر عمليات التفويت والشراكة.
- تنفيذ استراتيجية الفلاحة الجديدة (الجيل الأخضر 2020-2030) والمساهمة في التتبع والتعبير عن حاجيات مصالح وأملاك الجماعات السلالية.

خارطة الطريق لتحقيق تنمية مستدامة وفعالة لأراضي الجماعات السلالية في المغرب

1. تخصيص نسبة 20% من المشاريع الممولة لدعم أنشطة ومشاريع توليد الدخل لفائدة النساء والشباب والتعاونيات.

2. زيادة وتيرة تنفيذ المشاريع التي تولد الدخل، حيث تم تخطيط لتنفيذ ما يصل إلى 150 مشروعًا سنويًا

3. تقوية دور الإدارة الوصية من خلال وضع الأدوات الضرورية لنجاح الإصلاح.

4. تقوية اللاتمركز على الصعيد الإقليمي من خلال التفويض المتدرج لتدبير أراضي الجماعات السلالية.

5. تحسين النظام المعلوماتي والنظام المعلوماتي الجغرافي للمديرية الشؤون القروية لتحسين استعماله على الصعيد الإقليمي.

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE
ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⴰⵏⴰⵢ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ

شكرا على حسن تتبعكم

نبيل دحو
المملكة المغربية

تعزيز البعد البيئي لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة من أجل الاستدامة والسلام في المنطقة العربية

القاهرة الجمهورية المصرية
14 فبراير 2024